

**No. 44656\***

---

**Canada  
and  
Egypt**

**Agreement between the Government of Canada and the Government of the Arab Republic of Egypt regarding cooperation on consular elements of family matters. Cairo, 10 November 1997**

**Entry into force:** *1 October 1999, in accordance with article 11*

**Authentic texts:** *Arabic, English and French*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Canada, 15 January 2008*

---

**Canada  
et  
Égypte**

**Accord entre le Gouvernement du Canada et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte concernant la coopération relative aux aspects consulaires des affaires d'ordre familial. Le Caire, 10 novembre 1997**

**Entrée en vigueur :** *1er octobre 1999, conformément à l'article 11*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et français*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Canada, 15 janvier 2008*

\* *The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. The relevant Treaty Series volume will be published in due course.*

*Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Le volume correspondant du Recueil des Traités sera disponible en temps utile.*

- ٥ -

**المادة الحادية عشر**

يدخل هذا الإتفاق حيز النفاذ إعتباراً من اليوم الأول من الشهر الثاني من تاريخ إخطار الطرفين المتعاقدين بعضهما البعض بأنهما قد استوفيا شروطهما القانونية المتعلقة بسرمان مفعول هذا الإتفاق .

**المادة الثانية عشر**

يطبق هذا الإتفاق على كل قضية تتعلق بشئون الأسرة التي قد يثيرها أحد الطرفين المتعاقدين حتى وإن بدأت القضية قبل تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز النفاذ .

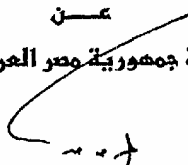
**المادة الثالثة عشر**

مدة هذا الإتفاق غير محددة ، ويجوز لأى من الطرفين المتعاقدين إنهائه فى أى وقت بموجب إخطار كتابى الى الطرف الآخر بهذا الشأن يقدم من خلال القنوات الدبلوماسية، ويبدأ نفاذ هذا الإتهاء بإنقضاء ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار .

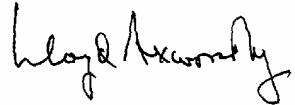
وإثباتاً لما تقدم ، فإن الموقعين أدناه قد وقعا على هذا الاتفاق بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما .

وقع فى القاهرة فى اليوم العاشر من شهر نوفمبر عام ١٩٩٧ من أصلين باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية ، وتعتبر جميع النسخ متساوية الحجية .

عن  
حكومة جمهورية مصر العربية



عن  
حكومة كندا



### المادة الخامسة

لا يعوق إنشاء هذا اللجنة تسوية هذا القضايا عن طريق وسائل أخرى

### المادة السادسة

يجوز لكلا الطرفين عن طريق نقنات الدبلوماسية طرق قضايا متعلقة بشئون  
امر محدد على هذا اللجنة لكي تناظر فيها

### المادة السابعة

تجتمع اللجنة بنا على طلب احد الطرفين المتعاقدين في التاريخ الذي يتم تحديد  
باتفاق مشترك وعلى لأقل مر واحد في السنة

### المادة الثامنة

تدوين النتائج التي توصل إليها هذا اللجنة وتضمن اللجنة سرية المعلومات  
امتعلقة بهذا القضايا التي تم نظرها

### المادة التاسعة

ترفع هذا اللجنة تقاريرها إلى و. ا. ا. الخارجية الأمريكية بالنسبة لمصر وإلى ا. ا.  
لشئون الخارجية والتجار الدولية الكندية بالنسبة لكندا بشأن عمل هذا الإتفاق

### المادة العاشرة

لا يوجد في هذا الإتفاق أى شى يقصد به تقييد او مس حقوق كل طرف متعاقد  
واجباته المنبثقة عن اتفاقيات أخرى تنطبق على كلا لطرفين المتعاقدين وعلى  
الخصوص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية

ضمان احترام حق الطفل الذي يفصل عن أحد والديه كليهما في الاحتفاظ بعلاقات شخصية واتصال مباشر بوالديه بصفة منتظمة ما لم يتعارض ذلك مع مصالح الطفل

ضمان احترام حقوق أحد الوالدين الذي ليس له الحق في الحضانة في الإتصال بالطفل ويمكن للجنة في هذا الصدد أن تدعم طلبات الحصول على التآشيرات. و. ون بالحرى الخاصة بأحد الوالدين الذي لا تعود إليه حضانة الطفل متابعة التقدم الذي يتم احرازه في القضايا الفردية بغية تقديم تقارير الحالة في الوقت المناسب الى السلطات المختصة في كل من طرفين المتعاقدين ترويج توعية وتشجيع التعاون بين السلطات لعامة في كل من طرفين المتعاقدين المهمة فيهما بشؤون لقضايا ستلام المعلومات والوثائق لمتعلقة بهذه لقضايا وتبادلها وتسهيل سأل هذه المعلومات والوثائق إلى لسلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين

### المادة الثالثة

يجوز للجنة أن تقدم توصيات للسلطات المختصة في كل من الطرفين المتعاقدين كلما كان ذلك اسبأ من اجل المسا في تنفيذ أى اتفاق خاص بين لأقر الذين يمثلون اطراف قضية معينة حتى إذا كان أحد هؤلاء الأقر متهماً أو محكوما عليه في أى من إقليم الطرفين المتعاقدين

### المادة الرابعة

لا يعوق إنشاء هذه اللجنة ولا يحل محل أية طريقة أخرى للإتصال والتظرف في البنو، القاضية الخاصة بالقضايا المتعلقة بشؤون الأسر بين الطرفين المتعاقدين

وإذ ترغبان في تشجيع التعاون القنصلي وتعزيزه بين دولتيهما لمعالجة مثل هذه القضايا .

قد إتفقتا على ما يلي

### المادة الأولى

تتشأ لجنة استشارية مشتركة تضم ممثلين عن وزارات العدل والخارجية والداخلية لجمهورية مصر العربية وممثلين عن وزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية وشرطة الدرك الملكية الكندية لحكومة كندا .

ويجوز لكلا الطرفين الإستعانة بأشخاص إضافيين بحسب تخصصاتهم فى المسائل المعروضة على اللجنة لإجراء مداوات بشأنها . وقد يكون هؤلاء الأشخاص ممثلين عن المقاطعات والأقاليم الكندية .

### المادة الثانية

تكون للجنة الصلاحيات الآتية مع عدم الإخلال بقانون أى من الطرفين المتعاقدين .

(أ) النظر فى المشاكل المتعلقة بالمواد القنصلية الخاصة بالقضايا المتعلقة بشئون الأسرة بغية تسهيل تسويتها . وتشمل هذه القضايا تلك التى تتعلق بأشخاص لديهم الجنسية المصرية أو الكندية أو الجنسية المصرية الكندية المزدوجة ، وكذلك القضايا التى تتعلق بالأحوال الشخصية بما فى ذلك حضانة الأطفال . ولضمان تحقيق أهداف هذا الاتفاق ، لا تتضمن البنود القنصلية المذكورة أعلاه الأمور المتعلقة بالتأشيرات والهجرة باستثناء ما هو منصوص عليه فى البند (ج) من المادة ٢ .

[ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

إنتغاز مين

حكومة كندا

حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن

التعاون المتبادل في البحوث القضاية بشأن الأسرى

إن حكومة كندا - حكومة جمهورية مصر العربية أمضت إليهما فيما بعد "بالطريقين المتعاقبين

عما منهما لعلاقتها المتبادلة ورغبة منهما في تشجيع التعاون بين دولتهما

وإذ تضعان في الاعتبار أحكام لاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق لطفل الموقعة في نيويورك سنة ٨ وبخاصة أحكام المادة التي تقوم بموجبها ل الأعضاء بما جمهورية مصر العربية وكندا بإتخاذ التدابير لازمة لمكافحة نقل الأطفال الى الخارج و م عادتهم والتشجيع على عقد اتفاقات ثنائية ومتعدد أطراف في هذا الشأن لتحقيق هذا أف

وإذ تأخذان في اعتبار مقتضيات اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية الموقعة في فيينا والتي تعتبر جمهورية مصر العربية وكندا طرفين فيها وعلى وجه الخصوص أحكام المادة الخامسة هـ و ح والتي تشمل بموجبها الوظائف القنصلية من جملة ما تشمل منح المساعد لرعايا الدولة المعتمدة وحماية مصالح الأطفال الذين هم عايا الدولة المعتمد ضمن القواعد التي تفرضها قوانين الدولة المعتمدة لديها ونظمتها

إذ تعترفان بأن القضايا المتعلقة بشئون الأسرى بما في ذلك قضايا حضائنة الأطفال يمكنها أن تشكل في غالب الأحيان مأسى إنسانية وتمثل تحديا خاصا في حه الثانية للتوصل إلى حل عادل وإنساني

[ ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS ]

**AGREEMENT**

**BETWEEN**

**THE GOVERNMENT OF CANADA**

**AND**

**THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**

**REGARDING COOPERATION ON**

**CONSULAR ELEMENTS OF FAMILY MATTERS**

**THE GOVERNMENT OF CANADA AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**, hereinafter referred to as the "Contracting Parties";

**IN SUPPORT OF** their mutual relations, and desirous to promote cooperation between their two States;

**TAKING INTO CONSIDERATION** the dispositions of the United Nations Convention on the Rights of the Child, signed in New York in 1989, and in particular the provisions of Article 11 according to which the States Parties, including Canada and the Arab Republic of Egypt, shall take the necessary measures to combat the illicit transfer and non-return of children abroad, and to this end, promote the conclusion of bilateral or multilateral agreements in this respect;

**TAKING INTO CONSIDERATION** the dispositions of the Vienna Convention on Consular Relations, signed in Vienna in 1963, to which Canada and the Arab Republic of Egypt are States Parties, and in particular the provisions of Article 5 (e) and (h), according to which consular functions consist, inter alia, in helping and assisting nationals of the sending State and in safeguarding, within the limits imposed by the laws and regulations of the receiving State, the interests of children who are nationals of the sending State;

**RECOGNIZING** that questions pertaining to family matters, including questions of child custody, can often represent human tragedies and present a particular challenge to bilateral efforts for a just and humane solution;

**DESIRING** to promote and enhance consular cooperation between their two States to deal with these issues;

**HAVE AGREED** as follows:

**ARTICLE 1**

1. A Joint Consultative Commission shall be established comprising representatives of the Department of Foreign Affairs and International Trade and the Royal Canadian Mounted Police for Canada and representatives of the Ministries of Foreign Affairs, Justice and the Interior for the Arab Republic of Egypt.
2. Each of the two Contracting Parties may appoint additional persons on the basis of their competence in matters submitted for deliberation by the Commission, including representatives from Canadian provinces and territories.

**ARTICLE 2**

The Commission shall, in accordance with the law of each Contracting Party, be competent to:

- (a) consider problems related to the consular elements of cases pertaining to family matters, with a view to facilitating their resolution. These cases shall include those involving persons of Canadian or Egyptian nationality, and/or persons of dual Canadian and Egyptian nationality. For the purpose of this Agreement, the above-mentioned cases shall not include matters pertaining to visas or immigration, except as provided for in Article 2(c);
- (b) ensure respect for the right of a child who is separated from one or both parents to maintain personal relations and direct contact with both parents on a regular basis, except if it is contrary to the child's best interests;
- (c) ensure respect for the rights of access of a parent who is not entitled to custody of the child. The Commission could, in this context, support applications for visas and exit permits from a parent who does not have custody of a child;
- (d) follow the progress of individual cases with a view to providing timely status reports to the concerned authorities of both Contracting Parties;
- (e) promote awareness and cooperation between the interested public authorities of both Contracting Parties with respect to these cases;



- (f) receive and exchange information and documents related to these cases and facilitate the transmission of such information and documents to the competent authorities of either Contracting Party as required.

**ARTICLE 3**

Where appropriate, the Commission may make recommendations to the appropriate authorities to assist in the implementation of any private agreement between the individuals involved in a specific case.

**ARTICLE 4**

The creation of the Commission shall not replace or preclude any other means of communication and consideration of consular elements of cases pertaining to family matters between the Contracting Parties.

**ARTICLE 5**

The creation of the Commission shall not preclude the resolution of these cases through other means.

**ARTICLE 6**

Either Contracting Party may present, through diplomatic channels, specific cases pertaining to family matters to the Commission for consideration.

**ARTICLE 7**

The Commission shall meet at the request of either Contracting Party, on the date arrived at by common agreement and at least once per year.

**ARTICLE 8**

The conclusions of the Commission are to be put on record. The Commission shall ensure the confidentiality of information regarding the specific cases considered.

**ARTICLE 9**

The Commission shall report to the Department of Foreign Affairs and International Trade for Canada and the Ministry of Foreign Affairs for the Arab Republic of Egypt regarding the operation of this Agreement.

**FINAL DISPOSITIONS**

**ARTICLE 10**

Nothing in this Agreement is meant to limit or otherwise affect the rights and obligations of each Contracting Party arising from other conventions which apply to both Contracting Parties, and in particular the Vienna Convention on Diplomatic Relations and the Vienna Convention on Consular Relations.

**ARTICLE 11**

This Agreement shall enter into force on the first day of the second month after the date on which the Contracting Parties have notified each other that their respective legal requirements for entry into force have been complied with.

**ARTICLE 12**

This Agreement shall apply to any case pertaining to family matters raised by either Contracting Party even if the case began before the entry into force of this Agreement.

**ARTICLE 13**

This Agreement shall be of indefinite duration. Either Contracting Party may terminate this Agreement at any time by giving written notice, to be submitted through diplomatic channels, to the other Contracting Party to that effect. Termination shall take effect six months after receipt of the notice.

**IN WITNESS THEREOF** the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

**DONE** in duplicate at \_\_\_\_\_, on the \_\_\_\_\_ day of \_\_\_\_\_ One Thousand nine hundred and ninety-seven, in the English, French and Arabic languages, all texts being equally authentic.

**FOR THE GOVERNMENT  
OF CANADA**

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**

[ FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS ]

**ACCORD**

**ENTRE**

**LE GOUVERNEMENT DU CANADA**

**ET**

**LE GOUVERNEMENT DE**

**LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE**

**CONCERNANT LA COOPÉRATION RELATIVE**

**AUX ASPECTS CONSULAIRES DES AFFAIRES**

**D'ORDRE FAMILIAL**

**LE GOUVERNEMENT DU CANADA ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE**, ci-après dénommés les « Parties contractantes »,

**À L'APPUI** de leurs relations mutuelles et désireux de promouvoir la coopération entre leurs deux États;

**TENANT COMPTE** des dispositions de la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant, signée à New York en 1989, et en particulier des dispositions de l'article 11 selon lequel les États parties, dont le Canada et la République arabe d'Égypte, doivent prendre les mesures nécessaires pour lutter contre les déplacements et les non-retours illicites d'enfants à l'étranger et, à cette fin, favoriser la conclusion d'accords bilatéraux ou multilatéraux à cet égard,

**TENANT COMPTE** des dispositions de la Convention de Vienne sur les relations consulaires, signée à Vienne en 1963, à laquelle le Canada et la République arabe d'Égypte sont parties, et notamment des dispositions des alinéas *5e*) et *h*), en vertu desquels les fonctions consulaires consistent entre autres à prêter secours aux ressortissants de l'État d'envoi et à sauvegarder, dans les limites fixées par les lois et les règlements de l'État de résidence, les intérêts des enfants qui sont des ressortissants de l'État d'envoi,

**RECONNAISSANT** que les affaires d'ordre familial, y compris la question de garde des enfants, peuvent fréquemment représenter des tragédies humaines et présenter un défi particulier pour trouver, au niveau bilatéral, une solution juste et humaine,

**DÉSIREUX** de promouvoir et de favoriser la coopération entre leurs deux États pour régler ces questions,

**SONT CONVENUS** de ce qui suit :

### **ARTICLE PREMIER**

1. Est constituée une Commission consultative conjointe formée de représentants, pour le Canada, du ministère des Affaires étrangères et du Commerce international et de la Gendarmerie royale du Canada et, pour la République arabe d'Égypte, des ministères des Affaires étrangères, de la Justice et de l'Intérieur.
2. Chacune des deux Parties peut nommer d'autres personnes en fonction de leur compétence dans les affaires dont la Commission est saisie pour délibérations, y compris des représentants des provinces et des territoires canadiens.

### **ARTICLE 2**

La Commission, conformément à la loi de chaque Partie contractante, est habilitée à :

- a) Se pencher sur les problèmes se rapportant aux aspects consulaires des affaires d'ordre familial pour faciliter leur règlement. Parmi ces affaires, il faut inclure celles qui portent sur des personnes possédant la nationalité canadienne, ou égyptienne, ou la double nationalité, canadienne et égyptienne. Aux fins de l'Accord, ne sont pas incluses dans les affaires précitées les questions intéressant les visas ou l'immigration, hors les cas prévus à l'article 2 c);
- b) Faire respecter le droit d'un enfant séparé de ses deux parents, ou de l'un d'eux, d'entretenir régulièrement des relations personnelles et des contacts directs avec ses deux parents, sauf si cela est contraire à l'intérêt supérieur de l'enfant;
- c) Faire respecter les droits de visite de celui des parents qui n'a pas la garde de l'enfant. La Commission pourrait, à cet égard, accorder son soutien aux demandes de visas et de permis de sortie de celui des parents qui n'a pas la garde d'un enfant;

- d) Suivre l'évolution des dossiers particuliers pour pouvoir présenter rapidement des rapports d'étape aux autorités concernées de l'une et l'autre Parties contractantes;
- e) Favoriser la connaissance et la coopération entre les autorités publiques intéressées de l'une et l'autre Parties contractantes au regard de ces dossiers;
- f) Recevoir et échanger des renseignements et des documents portant sur ces dossiers et faciliter la transmission de ces renseignements et de ces documents aux autorités compétentes de l'une ou de l'autre Partie contractante au besoin.

### **ARTICLE 3**

Lorsque cela est approprié, la Commission peut faire des recommandations aux autorités compétentes afin de faciliter l'exécution de toute entente privée entre les individus qui sont parties intéressées dans un dossier spécifique.

### **ARTICLE 4**

La constitution de la Commission ne remplace ni n'interdit de recourir à tout autre moyen de communication ou d'examen des aspects consulaires des affaires d'ordre familial entre ou par les Parties contractantes.

### **ARTICLE 5**

La constitution de la Commission n'empêche pas le règlement, par d'autres moyens, de ces affaires.

### **ARTICLE 6**

Les Parties contractantes peuvent, l'une comme l'autre, par la voie diplomatique, saisir la Commission de dossiers spécifiques relatifs aux aspects consulaires des affaires d'ordre familial pour examen.

### **ARTICLE 7**

La Commission se réunit à la demande de l'une ou de l'autre Partie contractante au moins une fois l'an, à une date mutuellement convenue.

**ARTICLE 8**

La Commission doit consigner ses conclusions par écrit. Elle garantit la confidentialité des renseignements se rapportant aux dossiers particuliers étudiés.

**ARTICLE 9**

La Commission fait rapport de l'application de l'Accord au ministère des Affaires étrangères et du Commerce international pour le Canada et au ministère des Affaires étrangères pour la République arabe d'Égypte.

**DISPOSITIONS FINALES**

**ARTICLE 10**

Rien dans l'Accord n'a pour but de limiter les droits et les obligations de chacune des Parties contractantes, ou d'influer sur eux, qui découlent d'autres conventions s'appliquant à l'une et à l'autre Parties contractantes, notamment la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques et la Convention de Vienne sur les relations consulaires.

**ARTICLE 11**

L'Accord entrera en vigueur le premier jour du second mois suivant la date à laquelle les Parties contractantes se seront mutuellement données avis qu'elles ont rempli leurs obligations juridiques respectives pour son entrée en vigueur.

**ARTICLE 12**

L'Accord est applicable à tout dossier impliquant les aspects consulaires des affaires d'ordre familial soulevé par l'une des Parties contractantes, ou par l'autre, même si il est antérieur à l'entrée en vigueur de l'Accord.

**ARTICLE 13**

L'Accord demeure en vigueur pour une période indéterminée. Chaque Partie

contractante peut le dénoncer à n'importe quel moment par notification écrite donnée, soumise par voie diplomatique, à l'autre Partie contractante à cet effet. La dénonciation prend effet six mois après la réception de la notification.

**EN FOI DE QUOI** les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

**FAIT** en double exemplaire à \_\_\_\_\_, ce \_\_\_\_\_ jour de \_\_\_\_\_ mil neuf cent quatre-vingt-dix-sept, en langues française, anglaise et arabe, chaque version faisant également foi.

**POUR LE GOUVERNEMENT  
DU CANADA**

**POUR LE GOUVERNEMENT DE  
LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE**